انزياح زمنيّة الخطاب عمّا يقتضيه الظاهر من الحال

(دراسة في نمطيته ومقاصده من خلال الخطاب القرآني)

د. عبد الخالق رشيد

جامعة وهران 1

1/ نمطية الانزياح في زمنية الخطاب:

الزّمن بعد نسبيّ لا تجدي معه أيّ محاولة لتحديد مفهومه، فهو، كما يقول باسكال، من "الأشياء التي يستحيل تعريفها، فإن لم يكن ذلك مستحيلا، فإنّه غير مجد علميّا ". 1 ولذلك لن نخوض في متاهات تعريف الزمن واستكناه تجلّياته المختلفة: الفلسفيّة والدّينيّة والرّياضيّة، وإنّما سنهتمّ، في دراستنا هذه، بالزمن الذي تحتويه اللغة وتعبّر عنه بصيَغها وأنساقها الأسلوبية المتنوّعة؛ أي بما يُعرف بالزّمن النّحوي الذي يحصر زمنية الأحداث في ثلاثة أبعاد: ماض لما انقضى من الأحداث، ومضارع لما يواكب زمن وقوع الحدث، ومستقبل لما يُرتقب وقوعه.

يُستشفّ الزمن النّحوي من صيَغ الأفعال ودلالاتها الإفرادية، أو من السيّاق الذي يتنزّل فيه الفعل، فيتحدّد زمنه –عندئذ– من خلال الضّمائم والقرائن المشكِّلة لسيّاقه، وهو مجال واسع للتّصرُّف في الدلالة الزّمنيّة للفعل العربي؛ ولعلّ هذه القدرة الفائقة التي يمتلكها السياق هي التي تعوِّض ضحالة الأزمنة الصرفيّة في اللغة العربيّة بالمقارنة مع بعض اللغات الحيّة كالإنجليزية والفرنسية مثلا؛ ذلك أنّ " التقسيمات الثلاثة التي قصرها النحاة على أزمنة الفعل لا تعني شيئا كثيرا في جهاز معقّد من التّداخلات، وتشابك العلاقات، وتبادل المواقع الزّمنية باستلاء هذا الزمن على معنى الزمن الآخر، وذاك على هذا، بدون حدود ولا موانع إلاّ ما تقتضيه مقتضيات السياق"2.

لقد تفطّن النحاة، منذ بداية اشتغالهم بهذه الصناعة، إلى أنّ الفعل يدلّ من حيث الزّمن دلالة إفرادية يكشف عنها مبناه الصرفي، ودلالة تركيبية تُستفاد من السياق والنّظم الذي يتنزّل فيه بما يشتمل عليه من قرائن تدلّ على مقصديّة المتكلّم. ويُعدّ توظيف الفعل بهذه المعطيات من إخراج الكلام على مقتضى الظاهر من الحال. لكن قد يحدث لدواعي تقتضيها خفايا المقام، أن يُعدل بالفعل عن هذا التّوظيف، فيُستعمل الماضي بدل المضارع حيث كان ظاهر الحال يستدعي أن يرد السياق ملتبسا بفعل في المضارع صيغة وتركيبا، كما في قول الشاعر: 3

ولقد أَمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعْنيني

فقد عبّر الشاعر عن الحدث الأوّل بلفظ في المضارع (أمرّ)، حتى إذا جاء إلى الجزاء المترتب عنه عدل إلى الماضي (مضيت– قلت)، والظاهر يقتضي في هذه الحال المطابقة الزمنية، فيكون الجزاء مستقبلا لا ماضيا (فأمضي– أقول). ولا يمكن أن نجد لهذا التناقض الظاهر تفسيرا إلاّ باستجلاء باطن الحال الذي أفرزته مقتضيات المقام؛ إذ لو سيق الجزاء بلفظ في المستقبل لأوحى ذلك بأنّ في الجزاء تكرارا لتكرار فعليْ المرور والسّب؛ وبمعنى

آخر، فإنّ فعل (أمرّ) سيدلّ على المضارع المستمرّ الذي يستلزم جزاء مكرَّرا، وهو المضيّ دون الالتفات إلى ما يصدر عن اللّئيم من سبّ وشتم. وليس ذلك مراد الشاعر فيما يبدو لنا، وإنّما مراده صرف النظر عن اللئيم وفعلته نهائيّا، فلم يعد يَأبَه به ولا يعيره أدنى اهتمام، فقد نال جزاءه، وهو اللامبالاة بفعلته وانتهى الأمر. ولأجل ذلك كان استعمال الماضي الدال على انقطاع الحدث أليَق بهذه الخصوصيّة التي طبعت حال الشاعر في هذا المقام4.

وقد يُعمد–خلافا لما سبق– إلى توظيف المضارع في مقام يقتضي ظاهر الحال فيه التعبير بلفظ الماضي؛ ومن ذلك قول تأبّط شرّا:5

بأنّي قد لَقَيْتُ الغُولَ تَهْوِي بِسَهْب كالصَّحيفة صَحْصَحان

فأضْرِبُها بِلا دَهَشٍ فَخَرّت صَريعا لليدين و للجيران

فقد استحضر الشاعر مبارزته للغول، فحكاها على الحال لِما تنمّ عنه من جرأة تثير العجب. وما كان للمبارزة أن تُحدث فعلها في المتلقّي لو أنّه حكاها على ما يقتضيه الظاهر؛ أي بلفظ الماضي، لأنّ الماضي "لا يتخيّل السّامع منه إلاّ فعلا قد مضى من غير إحضار للصورة في حال سماع الكلام الدّال عليه" 6، في حين أنّ الحال "أَوْكد وأشدّ تخيّلا، لأنه يستحضر صورة الفعل حتى كأنّ السامع ينظر إلى فاعلها في حال وجود الفعل منه".7

ولا يتوقّف الأمر في هذا المستوى على انزياح الماضي نحو المضارع والعكس فحسب، بل يتعدّاه إلى أضرب أخرى من الانزياح الزّمني كالانزياح عن الأمر الدال على المستقبل إلى المضارع أو الماضي والعكس، والانزياح عن زمنيّة الأفعال إلى زمنيّه الأسماء المشتقّة، كاسم الفاعل واسم المفعول أيضا. وعلى العموم يمكن تناول أضرب هذا الانزياح عن مقتضى الظاهر من الحال بالشكل التالي:

. الانزياح بالماضي نحو المضارع والعكس

. الانزياح بالأمر نحو الماضي أو المضارع والعكس.

. الانزياح بزمنيّة الأفعال إلى زمنيّة الأسماء المشتقّة والعكس.

وسنكتفي في هذه العجالة بتناول صور من الضرب الأوّل، في شطره المتعلّق بالعدول عن الماضي إلى المضارع فحسب، لأنّ الإتيان عليها برمّتها يحتاج إلى فضاء أوسع.

2/ مقاصد الانزياح بصيغة الماضي إلى المضارع:

يدلّ الفعل المضارع، كما هو معلوم، على وقوع الحدث في الحال، ومن ثَمّ كانت صيَغه من أقدر الصّيَغ على تصوير الأحداث، لأنّها تُخضع مشهد حدوثها لمرأى العين حتى كأنّ السّامع يشاهدها وهي تقع وتتسلسل وتتجدّد؛ ذلك أنّ المضارع –خلافا للماضي– بنية متحرّكة ناضجة حيّة، و زمنيّته زمنيّة مؤبّدة الحضور، فصيَغ المضارع لا تكتفي بتصوير الأحداث في حال وقوعها، بل وفي انفتاحها على المستقبل أيضا، فإذ قال المولى عزّ

وجلّ: ﴿**وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالإِكْرَامِ**﴾ (**الرحمٰن . الآية 27**)، دلّ فعل البقاء بصيغته هذه على الانفتاح على الأزمنة كلّها، فهو بقاء يطال الماضي المحكوم بزمن نزول القرآن الكريم بل وبوجوده في اللّوح المحفوظ، والمضارع المحكوم بزمن النّطق بالآية، والمستقبل بحكم أنّه بقاء دائم متّصل ببقاء الله، وبقاء الله سرمديّ لا تأتي عليه حدود إذ لا أوّل له ولا آخر8.

لهذه الخصوصيات كلّها كان الانزياح بالماضي نحو المضارع من مقتضيات التواصل التي تستدعيها الرّغبة في استحضار الصّور العجيبة التي يُراد إبرازها وتقريرها في خيال السّامع، وطبع الحدث بالصيرورة والامتداد عبر الزمن ولو كان ماضيَ الحدوث؛ ذلك أنّ الفعل المضارع "إذا أُتِيَ به في حال الإخبار عن وجود الفعل كان ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي، لأن الفعل المستقبل يوضّح الحال التي يقع فيها ويستحضر تلك الصورة حتى كأنّ السّامع يشاهدها، وليس كذلك الفعل الماضي "9.

والمتمعِّن في الآيات القرآنية التي التُزم فيها هذا الإجراء الأسلوبي يلاحظ أنّها تندرج – على العموم– ضمن أبعاد دلاليّة يمكن اختزالها في ثلاث مقاصد كبرى:

. طبع الحدث بالصيرورة والاستمرار رغم انقضاء زمن وقوعه.

. استحضار الصّور العجيبة وطبعها في خيال المتلقي.

. القطع بمعرفة الحال الماضية.

أ/ طبع الحدث بالصيرورة والاستمرار:

الصيرورة والاستمرار من الأبعاد التي تحقِّقها صيَغ المضارع أصلا، ولا نلمسها إلاّ في الأحداث التي لها قابليّة الانفتاح على المستقبل، ومن ثَمّ فإنّ التعبير بها عن حدث وقع في الماضي يُعدّ خروجا عن مقتضى الظاهر، ذلك أنّ الظاهر يستدعي المطابقة بين الحدث وزمن وقوعه، وعليه فإنّ المخالفة بينهما هي خروج عن الأصل الذي يتطلّبه الظاهر.

وممّا يندرج ضمن هذا البعد الدلالي في القرآن الكريم قوله جلّ جلاله: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾ (**البقرة . الآية 91**)؛ فقد بُنِيت الآية على إجراء أسلوبي يعتمد على الانزياح بفعل القتل عن زمنه الحقيقي، وهو الماضي المناسب لمقتضيات الظاهر، إلى المضارع الدّال على مباشرة القتل في الحال، والمسند –حسب ما يدلّ عليه ظاهر الآية– إلى بني إسرائيل المعاصرين للرسول (ص). وما ذلك بإسناد موافق لمقتضيات ظاهر الحال كما يتبيّن من المعطيات التّالية:

1. مجيء مفعول القتل (أنبياء الله) على صيغة الجمع، وهو ما لا يوافق مقام الخطاب، إذ لا وجود في زمن الخطاب إلاّ لنبيّ واحد هو محمّد (ص).

2 . العلم من مصادر التّاريخ أنّ اليهود في عهد البعثة المحمّديّة لم يقتلوا نبيّا. وقد يُحتجّ في هذا المقام بأنّ الروايات الصحيحة تشير إلى أنّ يهود المدينة المنوّرة قد همّوا فعلا بقتل رسول الله، وخطّطوا لذلك، لولا أن صرفهم الله عن فعلتهم الشنيعة. ويُدفع هذا الاحتجاج بالقول إنّ التخطيط للقتل ليس قتلا، وأنّ المفعول قد ورد جمعا والنبيّ فرد واحد.

3- وممّا يصرف دلالة الفعل "تقتلون" إلى الماضي ورود ظرف الزمان "قبل" ضمن سياقه؛ ففي هذا الإجراء الأسلوبي الذي اقترنت فيه دلالة الفعل على الحال بالظرف الدال على المضي ، ما لا يدع شكّا في أنّ المقصودين بتوجيه الخطاب لبني إسرائيل على عهد النبيّ ،هم آباؤهم الذين ثبت فيهم قتلهم لأنبياء الله10.

وإذا كان الأمر كذلك، وكانت الدّلائل كلّها تشير إلى ماضويّة الحدث، فلِمَ عدلت الآية إلى المضارع لسرد الخبر؟ ولِمَ لم تلتزم بالظّاهر فيقال: قل فلم قتل آباؤكم أنبياء الله من قبل؟ أو فلمَ قتلتم أنبياء الله من قبل، إذا أريد للخطاب أنْ يُشْرك الخلَف في فعل السلف؟

إنّ الملاحظ على بنية الفعل "تقتلون" أنّها تنطوي على ثلاث خواص؛ تتمثل الأولى في تاء الخطاب الدالة على أنّ المخاطبين على عهد النبيّ معنيون بما باشره آباؤهم، لرضاهم بما اقترفه هؤلاء في حقّ أنبياء الله، وصدورهم عن مذهب واحد بدليل تخطيطهم لقتل رسول الله (ص)11. وتختصّ الثانية بواو الجمع الدالة على أن بني إسرائيل في أغلبيتهم المطلقة ترتضي هذا المذهب رغم مخالفته لتعاليم التوراة التي يحتكمون لها ويحتجّون بها على صدق إيمانهم، كما تشير إلى ذلك الآية نفسها. أمّا الخ صوصية الثالثة فتتبدّى في صياغة الفعل الدالة على مباشرة القتل في الحال، رغم أنّ الدلائل كلّها تشير إلى وقوع الفعل في الماضي كما سلف الذكر. فهل في اصطباغ الفعل بهذه الخاصيات الثلاث مجرّد حكاية للحال الماضية كي تنطبع صورته في خيال المتلقي، بحكم أنّ صيَغ المضارع هي الأكثر استعمالا عند تصوير الأحداث وبعث الحركة والحيوية فيها ؟

ذلك ما قال به بعض المفسرين البيانيين عند تعرُّضهم لدلالة العدول إلى المضارع في هذه الآية وفي آيات أخرى من الذكر الحكيم.12 ولا شكّ لدينا في حمل دلالة هذا الإجراء الأسلوبي على حكاية الحال الماضية؛ حال أسلاف بني إسرائيل وهم ينكّلون بأشرف خلق الله أنبيائه، لكننا لا نطمئنّ لهذا التوجيه كلّ الاطمئنان، بل نراه واحدا من أبعاد الانزياح الذي يتأسّس عليه الإجراء الأسلوبي في هذه الآية؛ إذ لو كان مراد الآية مجرّد استحضار الصورة حتى تكون مشاهدة للعيان، لكان في وسع البيان القرآني أن يعبّر عنها بالقول: قل فلم يقتلون أنبياء الله؛ ففي إسناد الفعل إلى الغائب استحضار للصورة مع تثبيتها في السلف دون الخلف كما تقتضيه حكاية الحال الماضية لو كان ذلك هو المراد.

والاعتقاد السّائد لديْنا أنّ في تعويض ضمير الغائب بتاء الخطاب توجيه لدلالة الفعل "تقتلون" إلى أبعد من حكاية الحال الماضية، بل إنّها الرغبة في إشراك الخلف فيما اقترفه السلف؛ ففي تاء الخطاب دلالة على التّعميم المراد به الكشف عن نفسيّة اليهود، والتدليل على أنها واحدة وإن اختلفت الأزمنة والأمكنة، وأنّ قتل الأنبياء

سلوك متأصّل فيهم. ومن منطلق هذا التّصور، فإنّ دلالة هذا الانزياح تتجاوز مجرد حكاية الحال الماضية، والأقرب القول: إنّها الدلالة على الصيرورة وطبع الحدث بالتّواصل في الحاضر وفي المستقبل رغم انقضائه في الزمن.

وممّا يعزّز هذا التوجيه الدلالي لمضمون الانزياح الملازم لأسلوبية هذه الآية قوله تعالى في آية أخرى:﴿أَفَكُلَّما جاءَكُم رَسولٌ بِما لا تَهوىٰ أَنفُسُكُمُ استَكبَرتُم فَفَريقًا كَذَّبتُم وَفَريقًا تَقتُلونَ﴾(البقرة- **الآية 87**)؛ فالذي يقتضيه الظاهر في هذه الآية هو أن يتطابق فعلا التكذيب والقتل في الصّيغة الزّمنيّة، وأن يَردا كلاهما على صيغة الماضي بحكم حدوثهما قبل نزول الآية؛ فيقال: ففريقا كذّبتم وفريقا قتلتم، ذلك أن تكذيب بني إسرائيل للأنبياء قديم بما في ذلك تكذيبهم لمحمّد (ص) الذي يعود إلى التّباشير الأولى للبعثة، وكذلك القتل، إذا ما اعتبرنا أنّ اليهود على عهد الرّسول لم يقتلوا نبيّا بالفعل. لكنّ الآية عدلت عن هذا الإجراء الأسلوبي المطابق لمقتضى الظاهر مفضّلة الإبقاء على الفعل الأوّل ماضيا، والانزياح بالفعل الثاني نحو المضارع.

الملاحظ أنّ الفعل المنزاح في هذه الآية (تقتلون) جاء في سياق أسلوبي ينبني على التّفصيل، كما يتبيّن من الفاء في قوله "ففريقا"، وأداة العطف الدالة على الملازمة والمصاحبة، وكلاهما من القرائن الموجبة لضرورة المطابقة الزمنية في حال اعتماد الظاهر. وإذا كان الأمر كذلك، حُقّ لنا أن نتساءل عن سرّ الانزياح بفعل القتل إلى المضارع دون فعل التكذيب؟

يُمكن مقاربة هذا التّساؤل بحمل الإجراء الأسلوبي لهذه الآية على الظاهر، فيقال-عندئذ- إنّ تكذيب بني إسرائيل للأنبياء قد تمّ عبر أزمنة مختلفة ضاربة في أعماق التاريخ وصولا إلى محمّد (ص)، وهو خاتم الأنبياء والمرسلين، وأنّ تكذيبهم له يعود إلى التباشير الأولى للبعثة؛ وبمعنى آخر، فإنّ تكذيبهم له كان حاصلا وقت الخطاب، ومن ثَمّ فإنّ التعبير عنه بصيغة الماضي جار على حقيقته، فهو مطابق زمنيّا لمقتضى الظاهر، إذ لا نبيّ بعد محمّد يكذِّبونه، وعليه فلا معنى للعدول إلى المضارع هاهنا. أمّا فعل القتل فلم يكن قد انتُهيَ منه بعد، فهو فعل باشرته اليهود فيما مضى مع أنبياء الله كزكريا ويحي وغيرهما (عليهم السلام)، ولايزال متواصلا إلى وقت الخطاب، إذا ما اعتبرنا أنّ اليهود كانوا، إلى غاية نزول الآية، يرومون قتل رسول الله ويسعون إلى ذلك بكلّ ما أوتوا من حيلة ومكر، وبالتالي فإنّ مجيء الفعل على الصيغة المطابقة لوقوع الحدث في الحال، هو ما يقتضيه الظاهر، ولا انزياح فيه13.

ولا يمكن التّسليم بهذا التحليل، لاسيما في شطره المتعلّق بفعل القتل، إلا باعتبارين:

1- اعتبار التخطيط للقتل قتلا في حدّ ذاته، وهو ما لا تتحمّله الدلالة المعجميّة للفعل "قتل"، إذ لا يكون القتل إلاّ إذا أُزهقت الروح.

2- التّأكُّد من أنّ الآية نزلت قبل إقبال اليهود على قتل رسول الله (ص)، وهو ما لا يمكن تحديده بالدقّة التي يرتضيها البحث العلمي.

وفي غياب هذين العاملين لا يمكن إلاّ حمل فعل القتل على العدول، باعتباره إجراء أسلوبيا اعتُمد فيه إسقاط الحدث ذي الدلالة الماضية على الحال، كما يتبيّن ذلك من صيغة الفعل. وتدل عندئذ واو الجماعة وتاء الخطاب على التعميم القاضي بإشراك المخاطبين في هذا الفعل الشّنيع، إيذانا من الله عزّ وجلّ بأنّ نفسيّة بني إسرائيل واحدة مهما اختلف الزّمن، وأنّهم لو قدروا على المصطفى لقتلوه كما فعل أجدادهم بأنبياء الله، فهم يُقدمون على التّكذيب والقتل كلّما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم.

لأجل ذلك كلّه عمد البيان القرآني إلى إلباس الماضي حلّة المضارع حتى تكون صورة هذا الفعل الفظيع، المتكرّر منهم مرّات عديدة، نابضة بالحياة، ملازمة للخيال، مطبوعة في سجل بني إسرائيل إلى الأبد. ولم يكن المراد بهذا الانزياح مجرّد استحضار صورة الماضي كما أشار إلى ذلك بعض المفسّرين، 14 إذ لو كان ذلك هو المراد لعبّر عن الفاعلين بياء الغائب، كما هو الأمر في قوله تعالى: ﴿**كُلَّما جاءَهم رَسولٌ بِما لا تَهوى أَنفُسُهم فَريقًا كَذَّبوا و فَريقًا يَقتُلون**﴾ (**المائدة – الآية 70**). ولنا في هذا المقام أن نتساءل من جديد عن سرّ العدول في فعل القتل دون فعل التكذيب.

لقد اكتفى المفسّرون الذين راجعتهم في هذه القضيّة بالإشارة إلى الماضويّة المسلّم بها لفعل التكذيب، ممّا لا يُجوّز العدول به إلى المضارع، وافتراض التواصل في فعل القتل، لأنّه كان ما يزال ضمن مخطّطات اليهود في تعاملهم مع حامل الشريعة الجديدة، أو لأنّ الانزياح بفعل القتل جاء لاستحضار صورة الماضي تشنيعا ببني إسرائيل كما سلف الذكر.

والذي نراه من جانبنا – والله أعلم– أنّ سرّ العدول بفعل القتل دون فعل التكذيب يرجع في أساسه إلى تفاوت هذين الفعلين من حيث الوقع والأثر؛ فالتّكذيب بالرّسالات، رغم أنّه رأس الكبائر لما يترتّب عنه من تعطيل لتطبيق شريعة السماء على الأرض، وإضرار بمصالح العباد، أقلّ أثرا وبشاعة من قتل النّفس البريئة، ذلك أنّ قيمة النّفس عظيمة عند بارئ النفوس، لدرجة أنّ المولى عزّ وجلّ قرن قتل النّفس بغير حقّ بقتل النّاس جميعا، وإحياءها بإحياء الناس جميعا. فإذا كانت النفس–أيّا كانت– بهذه القيمة التي لا تُعادل، فما أدراك بالنفس الزّكيّة الطّاهرة، نفس الأنبياء والمرسلين؟ فلا شكّ في أنّ إزهاقها هو أفظع ما يمكن أن يحدث على وجه الأرض إطلاقا؛ فقد جاء في الحديث أنّ أبا عبيدة بن الجرّاح استفتى رسول الله (ص) في أشدّ الناس عذابا يوم القيامة، فقال المصطفى: "رجل قتل نبيّا، أو رجلا أمر بالمعروف ونهى عن المنكر" 15. ومن هذا المنطلق، نعتقد أنّ في الانزياح بفعل القتل إلى المضارع جاء رغبة في تسجيل هذا الفعل على بني إسرائيل، أبا عن جدّ، إلى الأبد.

ب/ استحضار الصّور العجيبة:

لقد أشرنا فيما سبق إلى أنّ من الأبعاد الدلالية التي تتحقّق في الإجراءات الأسلوبية المنزاح بأفعالها عن الماضي إلى المضارع، استحضار الصّور العجيبة المعبِّرة في ظاهرها عن أحداث ماضويّة بغية طبعها في خيال المتلقي. وذلك بُعد يتوفّر في آيات كثيرة من الذّكر الحكيم، كقوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً**

﴿فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجّ – الآية 63). يتركّب الكلام في هذه الآية من شطرين هما طرفا خبر سيق في قالب استفهامي تقريري، باعتبار أنّ همزة الاستفهام إذا دخلت على النفي تقلبه إلى الإيجاب كما تقرّر ذلك كتب النحو، ويصبح المراد منه التّنبيه والتّعجيب؛ يقول سيبويه في معرض حديثه عن الفاء: "وسألته (أي الخليل) عن قوله تعالى: ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرّة﴾، فقال: هذا واجب، وهو تنبيه، كأنّك قلت: أتسمع أن الله أنزل ماء فكان كذا وكذا" 16. فهو ينحو بهذا الكلام منحى الخبر وإن كان ظاهره الاستفهام، إذ لو كان استفهاما كما يوحي به الظاهر، لوقعت جملة "فتصبح الأرض مخضرّة" جوابا له، واعتبِرت الفاء فاء جزاء، وللزِم في فعلها النّصْب بأن المضمرة، ولو أُخْضعت الجملة السابقة لهذا التّخريج لأعطت من الدلالة عكس ما سيقت له الآية، إذ يقع بذلك نفي الاخضرار ومُراد الآية إثبات الاخضرار17.

وذلك هو شأن الآيات التي استهلّت بعبارة "ألم تر"، فهي كلّها بمنزلة الخبر المراد به الإيجاب بدافع التّنبيه والتّعجيب؛ يقول الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾ (البقرة – الآية 243) – يقول: "(ألم تر) تقرير لمن سمِع بقصّتهم من أهل الكتاب وأخبار الأوّلين، و يجوز أن يُخاطَب بها من لم يسمع، لأنّ هذا الكلام جرى مجرى المثل في معنى التّعجيب"18.

فالثابت من هذا التّحليل أنّنا أمام أسلوب خبري سيق الشطر الأوّل منه بصيغة الماضي ﴿أنزل من السماء ماء﴾، ثمّ عُدل فيما يعقبه إلى المضارع ﴿فتصبح الأرض مخضرّة﴾، ولو التزم الظاهر لما وقعت هذه المخالفة، لأنّ الفاء في هذا النّسق هي للتعقيب وليست للجزاء، بدليل مجيء الفعل بعدها مرفوعا لا منصوبا؛ يقول سيبويه في مثل هذا المقام: "اعلم أنّ ما انتصب في باب الفاء يُنتصب على إضمار أنْ، وما لم ينتصب فإنّه يُشرك الفعل الأوّل فيما دخل فيه" 19؛ بمعنى أنّ الفاء –هاهنا– تجعل منهما فعلين متلازمين متعاقبين، ومن ثَمَّ وجب فيهما، لو التُزِم الظاهر، أن يَردا على الصيغة الزّمنيّة نفسها.

ومما يعزِّز هذا التحليل أن الإجراء الأسلوبي نفسه قد اعتمد في آيات أخرى من الذكر الحكيم، دون الانزياح بالماضي نحو المضارع في الفعل الثاني، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾ (فاطر – الآية 27)، وقوله عزّ وجلّ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ﴾ (الزمر – الآية 21)؛ فالفعلان "أخرج" و "سلك" ورد كلاهما مطابقان لفعل الإنزال في التزام صيغة الماضي. فهل مِن فروق دلالية بين التزام الظاهر في هاتين الآيتين والانزياح عن الظاهر في آية الحجّ؟ وأيّ قراءة يمكن التعليل بها للانزياح إلى المضارع في الفعل "تصبح"؟

لقد أومأنا فيما سبق إلى أنّ عبارة "ألم تر" إذا تصدّرت فعلا من أفعال الله سبحانه وتعالى دلّت على تحقّق الحدث في شكل خبر يُحيل على فعل مثير للانتباه والعجب، لأنّه – في حدّ ذاته – فعل خارق للعادة لا

يقدر عليه إلاّ هو، ولا يملك الإنسان إلاّ أن يتعجّب له. استنادا إلى هذا المعطى، يظهر وكأنّ المعنى في آية الحجّ هو: انظر أو تأمّل في قدرة الله على إنزال الغيث وما يعقبه من اهتزاز الأرض وربوّها فاخضرارها. ولا شكّ أن هذا البعد الدلالي متوفِّر في الآيتين الأخريتين، إذ لا يقلّ إخراج الثمرات المختلفة ألوانها من الأرض عجبا للمتأمِّل من سلوك الماء ينابيع في الأرض، أو تحوّل الأرض من القحط إلى الاخضرار، فلمَ -إذا- الانحراف إلى المضارع في آية الحجّ دون الأخريين؟

إذا كان الانزياح إلى المضارع إجراء أسلوبي يُقصد به، في بعض أبعاده الدلالية، استحضار الصّورة العجيبة أو البديعة لطبعها في خيال المتلقي كما سلف الذكر، فأين ذلك من آية الحجّ؟ لا يمكن-في اعتقادنا- استخلاص هذا البعد ضمن هذه الآية، إلاّ بحمل فعل الإصباح على حقيقته، وهو الصّباح الذي يعقب الليل، لا على الصّيْرورة كما ذهب إلى ذلك بعض المفسِّرين؛ أي إنّ الصّورة البديعة التي رام البيان القرآني استحضارها بالعدول بها إلى المضارع، رغبة في تنبيه المتلقي إليها والتّعجيب منها، هي صورة الأرض القاحلة وقد أصبحت مخضرّة بعد إمطار السماء ليلا. ويحدث ذلك، فعلا، في بعض مناطق الجزيرة العربيّة كما ذكر ابن عطيّة في رواية عن عكرمة، أنّه قال: "هذا لا يكون إلاّ بمكّة وتهامة" 20، ثمّ علّق عليه بقوله: "ومعنى هذا أنّه أخذ قوله (فتصبح) مقصودا به صباح ليلة المطر، وذهب إلى أنّ ذلك يتأخّر في سائر البلدان" 21. ويمكن القول قياسا أنّه أمر يحدث أيضا في الأقاليم الصّحراويّة التي تشبه مكّة وتهامة من حيث المناخ، كما هو الأمر في بعض مناطق الصحراء الجزائريّة. ولا شكّ أنّها صورة بديعة تبعث على التّأمل والتّدبر؛ فما أعجب من صورة أرض تُمسي وهي جدباء قاحلة، فتصبح يانعة خضراء تعجّ بالحياة فور ملامسة الغيث لها.

تتعزّز هذه القراءة بالرجوع إلى السياق الموسَّع الذي تندرج ضمنه هذه الآية؛ فالآية التي انتظمت فيها جزئيات هذه الصورة البديعة جاءت مباشرة بعد أن وُصفت ذات الله السّامية بالعل وّ والكبر، معزّزة بذكر مجموعة من الأفعال الخارقة الدالة على قدرته وسموّ شأنه سبحانه وتعالى؛ كتسخير ما في السماء والأرض للإنسان، وإمساك السماء، والقدرة على الإماتة والإحياء، والعلم بما يحدث في السمٰوات والأرض، وقد جاءت بعض هذه الأفعال مصدَّرة بعبارة " ألم تر" الدالة، كما سلف الذكر، على التنبيه والتّعجيب 22. وضمن هذا السياق المعجز أُدرِجت صورة الأرض القاحلة وهي تهتزّ بعد ملامسة الغيث لها فتربو وتخضر بين عشيّة وضحاها.

هذه الصورة البديعة وما تنطوي عليه من دلالات الإبداع الخارق الذي لا يصدر إلاّ مِمَّن أمره كن فيكون، هي التي سعى البيان القرآني إلى استحضارها وطبعها في خيال المتلقي، بالعدول بها عن الماضي الدّال على انقضاء الحدث إلى المضارع الدّال على حضوره الآني وتجدُّده مع الزّمن؛ فهي صورة حيويّة لا يقدر على ترجمتها، بكلّ أبعادها، إلاّ الزمن الحي ذو البنية المتحرِّكة القادرة على التّأثير في خيال المتلقّي. ومن هنا جاء - في اعتقادنا- الانزياح بفعل الإصباح إلى المضارع.

ولم يُعدل بفعل الإخراج في "آية فاطر" إلى المضارع لأنّ البيان القرآني فضّل فيها ضربا آخر من العدول عن مقتضى الظاهر، وهو الانزياح بسياق الآية من التعبير بلفظ الغيبة في قوله: ﴿**ألم تر أنّ الله أخرج من السماء ماء**﴾، إلى التعبير بلفظ المتكلّم في قوله: ﴿**فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا**﴾؛ ففي نسبة الإخراج إلى الذات الإلهيّة مباشرة، بواسطة ضمير جمع المتكلّمين، تنبيه للمتلقي على أن هذا الفعل خاص به، فهو وحده القادر على إخراج النبات من بطن الأرض الصّلدة، وما الإنسان إلاّ واسطة مسخّرة بإذنه لإعادة إنتاج هذا الفعل. وبهذا الانزياح ذي الطابع الصرفي تكون الآية قد استغنت عن الانزياح إلى المضارع لاستحضار صورة الإخراج في خيال المتلقي.

وقد يكون المقصود بالإخراج –هاهنا– الإخراج الأوّل، حين بثّ الله في الأرض من كلّ شيء زوجين. ويصدُق ذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار السياق الموسّع لهذه الآية؛ فقد قرن البيان القرآني فيها وفي الآية الموالية لها بين إخراج النبات المختلف ألوانه وتكوين الجبال وخلق الإنسان والدواب والأنعام، مع التركيز في كلّ مرّة على اختلاف اللّون كملمح إعجازي. وباعتماد هذه القراءة التي يناصرها السياق الموسّع يكون بناء فعل الإخراج على الماضي حقيقة لا يمكن العدول عنها.

أمّا آية "الزمر" فالأمر فيها مختلف، ذلك أنّ البيان القرآني فضّل فيها تأجيل العدول إلى المضارع إلى ما بعد سلوك الماء ينابيع في الأرض، إذ ينفتح السياق عقب ذلك على قوله تعالى : ﴿**ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ**﴾ (الزمر – الآية **21**). وكأنّ الأمر العجيب والصورة البديعة التي يُراد استحضارها وتثبيتها في خيال المتلقي، هي صورة الأشواط والمراحل التي يمرّ بها الزّرع، من إنباته إلى استوائه فاصفراره فنضجه ثم تحطّمه؛ فتلك هي الصورة البديعة التي مُهِّد لها بعبارة " ألم تر". وقد عُدل بها إلى المضارع للدّلالة على تجدّدها على مرّ الأزمان، عاما بعد عام، بحسب تقلُّب الفصول، وفي تجدّدها المعبّر عنه بصيغة المضارع عبرة لأولي الألباب؛ فهي رمز لتجدّد الحياة ودلالة على أنّ كلّ حيّ آيل إلى الفناء، فتلك سنّة الله في الكون. وممّا يعزّز هذا التوجيه أنّ السياق الممهِّد لهذه الآية مبنيّ كلّه على الحديث عن المصير الذي ينتظر الإنسان بعد موته23.

ج/ القطع بمعرفة الحال الماضية:

يُعمد في بعض الحالات إلى الانزياح بالفعل عن الماضي إلى المضارع، خلافا لما يقتضيه الظاهر، لغرض القطع بمعرفة الحال الماضية. و يحدث ذلك– عادة– بتصدير الفعل المنزاح ب"قد" ذات الوظائف المتعدِّدة. ومن الإجراءات الأسلوبيّة التي تحقّق فيها هذا الضرب من الانزياح الإجراء المتضمّن في قوله تعالى: ﴿**أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ**﴾(النور . الآية 64)؛ فقد جيء بالفعل "يعلم" على صيغة المضارع بعد "قد"، وهي أداة إذا تلَاها المضارع دلَّت في الظاهر على التّوَقّع؛ أي توقُّع حدوث الفعل، أو التّقليل؛ أي تقليل وقوع الفعل، أو التّكثير، وهو بُعد غير متّفق عليه 24. ولا يمكن لنسق هذه الآية أن يستوْعب هذه

الدلالات، لأنّ علم الله بما في قلوب المنافقين ممّن كانوا يتسلّلون لِواذا علم محقق لا متوقّع، وإذا كان الأمر كذلك، فالأوْلى التعبير عنه بالماضي؛ أي: قد علم ما أنتم عليه، لأنّ المحقّق هو في حكم الماضي.

وقد قُصد بالعدول إلى المضارع في هذا المقام إفادة استمرار العلم ما استمرّ فعل المنافقين، وكأنّ مراد الآية: قد علم ويعلم ما أنتم عليه من النِّفاق؛ ذلك أنّ النفاق إذا استقرّ في النّفس لم يكد يغادرها. وبالإضافة إلى دلالة "قد" على تحقق الفعل في الماضي واستمراره إلى لحظة الخطاب، فإنّها، في هذا السياق، تدلّ أيضا على توكيد علم الله بحال المنافقين، مما يعزّز كون الحال المقصودة حالا ماضية، وأن العلم بها قطعيّ.

وقد ذهب بعض المفسرين إلى اعتبار المضارع في هذه الآية جار على حقيقته ولا انزياح فيه، واجتهدوا في توجيهه الدلالي؛ فمنهم من حمل دلالة "قد" إذا تلاها المضارع على التّقليل، فيكون مضمون الآية- عندئذ- إنّ ما هم عليه من حال هو أقلّ معلومات الله سبحانه بالنّظر إلى علمه الواسع 25. وحملها الزمخشري - من جهته- على التكثير مؤوِّلا إيّاها بربّما؛ فقد جاء عنه في الكشّاف أنّ " قد إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى ربّما، فوافقت ربّما في خروجها إلى معنى التكثير" 26. وهو مذهب سيبويه أصلا؛ فقد نصّ هو الآخر، في توجيهه لدلالات قد، على مجيء هذه الأداة في كلام العرب بمعنى ربّما، واستشهد لها بقول الشاعر 27:

قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنامِلُه كَأَنّ أَثْوابَه مُجَّتْ بِفِرْصادِ

فقد أوّل "قد" في هذا البيت بربّما؛ والمعنى: ربّ قرين (أو كم قرين) أُرديه قتيلا أثوابه ملطّخة بالدّماء كأنّها رُشّت بسائل التوت28. وبهذا التّوجيه لدلالة "قد" يكون معنى الآية: كيف تخفى على الله أحوال المنافقين، وإن اجتهدوا في سترها، وهو العالم بخائنة الأعين وما تخفيه الصدور !؟29

وبالاستناد إلى السياق الموسّع للآية، يبدو أنّ حمل المضارع على العدول عن مقتضى الظاهر هو الوجه الأسلم والأكثر انسجاما مع نسقها اللغوي؛ فإنّ دلالة المضارع على الماضي المستمرّ إلى لحظة الخطاب واضحة في هذا الانزياح ولا تحتاج إلى تأويل كبير، في حين أنّ إرادة التقليل أو التكثير -على ما فيهما من تضارب واضح- تحتاج إلى تأويل "قد" بحرف آخر، هو ربّ أو ربّما، لا ينسجم مع نسق الآية وسياقها العام، إذ لو قمنا بعمليّة الاستبدال لما توضَّح المعنى بجلاء.

وقد تكرّر هذا الإجراء الأسلوبي مرّات عديدة في القرآن الكريم حاملا في طيّاته الدلالة نفسها، كما في قوله تعالى: ﴿**قد يَعْلَمُ اللّهُ الذين يَتَسَلَّلون منكم لِواذًا** ﴾ (**النور- الآية 63**) ؛ أي: قد علم الله بهم وبأفعالهم، وقوله جلّ وعلا: ﴿**ولقد نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضيقُ صَدْرُكَ بِما يَقولون** ﴾(**الحجر-الآية97**)؛ أي: لقد علمنا تضايقَك مما يردِّده المشركون وما يتفوّه به المستهزِئون، وقوله جلّ جلاله: ﴿**قد نَعلَمُ إنّهُ لَيَحْزِنُكَ الذي يَقولونَ فإنّهم لا يُكَذِّبونَكَ ولَكِنّ الظّالِمينَ بِآياتِ اللهِ يَجْحَدونَ** ﴾ (**الأنعام-الآية 33**)؛ أي: علِمنا حزنك مما يقول الكفّار. ففي هذه الآيات كلِّها، وأشباهها، عُدِل بالفعل إلى المضارع بعد "قد" لإفادة تحقّق العلم وتأكيده بما يفيد القطع بمعرفة الحال الماضية التي يطالها هذا العلم.

ولم يختص هذا الإجراء الأسلوبي بفعل العلم وحده، بل تحقّق أيضا بأفعال أخرى، كما في قوله تعالى: ﴿**قد نرى تقلّب وجهك في السماء فلنولّينّك قبلة ترضاها**﴾ (**البقرة–الآية 144**)؛ فقد عدل البيان القرآني بفعل الرّؤية إلى المضارع، لأنّ معاينة الرّسول (ص) للسماء وإدامة النظر إليها ترقُّبا لنزول الوحي بما يُثْلج صدره، وهو تغيير القبلة، قد حدث قبل لحظة الخطاب، فهو في حكم الحدث الماضي؛ وبمعنى آخر فهو فعل محقّق، والأوْلى، مراعاة لمقتضى الظاهر، التعبير عنه بصيغة الماضي؛ أي: قد رأينا تقلُّب وجهك في السماء .

ينطوي العدول إلى المضارع في هذه الآية على معنى سام شريف، ففيه دلالة على ديْمومة رؤية الله لرسوله الكريم وهو على هذه الحال، حال التّرقب لأمر الله بتغيير القبلة إلى حيث يهفو قلبه، إلى مكّة وبيتها المقدّس. وفي هذه الدلالة ما فيها من معاني الإشفاق والعطف والحنوّ والإيحاء بالقرب. ولهذه المعاني والإيحاءات كلّها كانت الاستجابة المنتظرة، وصدر الأمر بتوْليَة وجهه الشريف شطر المسجد الحرام. وقد تدعّم هذا المعنى بتوظيف قد التوكيدية، إذ إنها، علاوة على إفادتها تحقّق الفعل، أكّدته بما يُفيد القطع بمعرفة حال الرسول (ص).

وقد ذهب الزمخشري مرّة أخرى إلى أنّ "قد" في سياق هذه الآية تحمل معنى ربّما، وبالتالي فالمضارع بعدها يفيد التكثير؛ أي كثرة الرؤية30. وهو توجيه لا نطمئنّ له كما سلف الذكر؛ فقد قال فيه الزركشي: "وأما التكثير فهو معنى غريب، وله من التّوجيه نصيب، وقد ذكره جماعة من المتأخّرين، وجعل منه الزمخشري ﴿**قد نرى تقلّب وجهك في السماء**﴾. وجعلها غيره للتّحقيق، وقال ابن مالك: إنّ المضارع هنا بمعنى الماضي؛ أي: قد رأينا" 31. وهو الصّواب في اعتقادنا، لأنّ اعتبار فعل الرؤية معدولا عن الماضي إجراء أسلوبيّ يوفّر للآية زخما دلاليّا لا يتوفّر لها لو حُمل الكلام فيها على الظاهر كما بيّنا سابقا.

❖ **خاتمة:**

وهكذا تتنوّع الإجراءات الأسلوبية وتتضافر لتشكّل نمطيّة الانزياح في زمنية الخطاب القرآني، مشكّلة بذلك ضربا من ضروب الإعجاز البياني للقرآن الكريم. ومن سمات هذا المطلب البياني أنّ الانزياح الزمني لا يحقق تفعيل دينامية النص بما يضمن له الاستحواذ على انتباه المتلقي وتركيزه فحسب، بل يتجاوزه إلى تحقيق مقاصد دلالية قد يتوصَّل إلى الإحاطة بها بضرب من التأويل المبني على تحليل البنية اللغويّة للآيات المدروسة في ضوء مقتضيات الحال والمقام، وقد تخفى عن الأنظار وتستعصي على التأويل فلا ينفع معها إلاّ التخمين. وتلك سمة من سمات الإعجاز البياني في الذكر الحكيم وسرّ من أسرار خلوده.

الهوامش:

1 –د. عبد المالك مرتاض. ألف ليلة و ليلة : دراسة سميائيّة لحكاية حمال بغداد. ص 157.

2 –د. عبد المالك مرتاض. نظام الخطاب القرآني : تحليل سميائي مركب لسورة الرحمٰن . ص 100.

3 –نسبه سيبويه لرجل من بني سلول. ينظر: الكتاب. ص 24/3.

4 –هناك من أجرى العدول في الفعل الأوّل؛ أي مررت عوض أمرّ، فيكون العدول عن الماضي إلى المضارع حكاية للحال. (ينظر: ابن جنّي. الخصائص. ص 332/3).

5 –ديوان تأبّط شرّا. ص 75.

6 –ابن الأثير. المثل السّائر. ص 16/2.

7 –المصدر نفسه – ص 17/2.

8 –ينظر: عبد المالك مرتاض. نظام الخطاب القرآني. ص 102.

9 –ابن الأثير. المثل السّائر. ص 14/2.

10 –ينظر: الرازي التفسير الكبير– ص186/3.

11 – ينظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. ص 30/2.

12 – ينظر: الآلوسي. روح المعاني. ص 324/1.

13 – وهو الوجه الذي حمل عليه الزمخشري دلالة هذه الآية، و حكاه فيه جمع من المفسِّرين. ينظر: الكشاف. ص 295/1، الرازي. التفسير الكبير. ص 178/3، البيضاوي. أنوار التنزيل. ص 169/1، و الآلوسي. روح المعاني. ص 318/1.

14 – ينظر: الكشاف. ص 295/1، التفسير الكبير. ص 178/3، أنوار التنزيل. ص 169/1 و روح المعاني. ص 318/1.

15 – الكشّاف – 420/1.

16 – الكتاب. ص 40/3.

17 – ينظر: الكشاف. ص 21/3 و الكتاب. ص 40/3.

18 – المصدر نفسه. ص 377/1.

19 – الكتاب. ص 28/3.

20 – القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. ص 96/12.

21 – المصدر نفسه.

22 – تراجع الآيات 64إلى 70 من سورة الحج.

23 – تراجع الآية 15 و ما بعدها من سورة الزّمر.

24 – ينظر: البرهان في علوم القرآن. ص 264/4 و ما بعدها. ولم يذكر سيبويه قد التي يليها المضارع إلاّ عند استعمالها بمعنى ربّما.(ينظر: الكتاب ص 224/4، و يُقارن بما جاء في ص 98/1، 151/3،114 و 223/4) . و إذا وظفت (قد) بهذا الشكل دلّت على التكثير كما ذهب إلى ذلك الزمخشري (يُنظر: الكشّاف. ص 80/3).

25 – البرهان في علوم القرآن. ص 267/4.

26 – الكشّاف. ص 79/3.

27 – هو لعبيد بن الأبرص – ينظر الديوان – ص 71.

28 – ينظر: الكتاب. ص 224/4.

29 – ينظر: الكشّاف. ص 80/3.

30 – ينظر: الكشّاف. ص 319/1.

31 –البرهان في علوم القرآن. ص 267/4